

كلمة ونص

يونس خلف

صيام آخر في الحسكة..
مدينة بلا مياه!

جريمة الحرب الموصوفة المتمثلة بقطع المياه عن نحو مليون مدني في مدينة الحسكة وريفها مستمرة نتيجة خروج محطة علوك في ريف رأس العين عن الخدمة والتعديلات على خط الكهرباء المغذي للمحطة. المعاناة تتفاقم منذ خروج المصدر المائي الوحيد في محطة مياه علوك المغذية للمدينة والعالم كله يتفرج على جريمة حرب موصوفة يرتكبها الاحتلال التركي بحق المدنيين. وكل الأصوات التي تنادي بإزالة التعديلات على الخط وضمان رفع الجهد الكهربائي بما يعزز استمرارية العمل في المحطة لم يكن لها أي صدى.

محطة علوك تتغذى من كهرباء الدرباسية بكمية من ٢ إلى ٤ ميغا واهي تكفي لتشغيل المحطة بكامل أبارها ومضخاتها وتجهيزاتها إلا أن الاحتلال التركي والمجموعات المسلحة يقومون باسترجار الكهرباء بصورة عشوائية لتغذية مقرهم وسقاية الأراضي لترتفع حمولة الخط إلى ٨ ميغا وبالتالي انخفاض جهد الكهربائي وخروجه عن الخدمة.

المشكلة لا تزال مستمرة وتهدد بكارثة صحية كبيرة في ظل اضطراب الكثير من السكان لاستهلاك وشرب مياه الآبار (المرة) الأمر الذي يتسبب بانتشار الأمراض والأوبئة في ظل عجز أغلبية السكان عن الحصول على المياه الحلوة والنظيفة التي تتجاوز سعر الخزان الواحد منها عشرة آلاف ليرة سورية.

وإزاء ذلك كله المنظمات الدولية لا تزال غائبة وصامتة حيال جريمة الحرب المستمرة التي ترتكب بحق السكان من دون أي تدخل أو حتى كلمة تقضح الجريمة المرتكبة بحق مئات الآلاف من السكان. الجهود الحكومية لم تتوقف للتخفيف من آثار قطع المياه فقامت مؤسسة المياه بالتعاون مع المنظمات لزيادة أعداد خزانات المياه وتغطية حاجة أقسام جديدة من مدينة الحسكة والأحياء المحيطة بها إضافة إلى زيادة كميات المياه الصالحة للشرب لتعبيته هذه الخزانات وتوفيرها عبر وجبات إضافية يومياً.

أيضاً مجلس مدينة الحسكة يعمل على تأمين المياه الخاصة بالاستخدامات المنزلية بشكل يومي عبر تسيير صهاريج على مدار اليوم لتأمين حاجة الأهالي وعن طريق تشغيل الآبار السطحية. لكن يبقى الحل الوحيد هو تحييد محطة المياه في علوك، وتشغيلها بكامل طاقتها من عمل مؤسسة المياه الحكومية لأن الدولة هي الضامنة لاستمرار تقديم الخدمة العامة للمواطنين.

معلمون متقاعدون يشكون ارتفاع قيمة تجديد بطاقة التأمين الصحي
مدير السورية للتأمين في السويداء: القيمة ضمن المنطق

السويداء - عبير صيموعة



شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» من المعلمين المتقاعدين حول ارتفاع قيمة تجديد بطاقة التأمين الصحي والتي وصلت إلى ٣٥٠ ألف ليرة مع عدم قبول كثير من الأطباء المتقاعدين مع شركات التأمين من تغطية البطاقة للكشوفات ضمن عياداتهم الخاصة علماً أن البطاقة لا تتضمن سوى أربع زيارات كشوف في العيادات.

وأكد عدد من المتقاعدين أنهم قاموا بالاستدانة لتجديد بطاقة التأمين متسائلين حول إمكانية تقسيط قيمة بطاقة التأمين على رواتبهم التقاعدية الشهرية مؤكداً أن تجديد التأمين ورغم جميع منصفاته إنما يعود لاستفادة منه في حال وجود عمل جراحي فقط لأن التأمين وعلى حد قولهم لا يغطي إلا ما تيسر من فحس أدوية النوعية.

كما لفت البعض أن تجديدهم لبطاقة التأمين من دون بطاقة التقاعدية الصحية إنما يعود لعدم توافر جميع أنواع الأدوية ضمن صيدلية التقاعدية وبالكميات المطلوبة.

رئيس المكتب الفرعي لتقابة المعلمين في السويداء معضاد أبو حسون أوضح لـ«الوطن» أن قضية التأمين قضية شائكة نتيجة الظروف الواقع حالياً بالبلد المرتبط بارتفاع أسعار الأدوية وتكلفة العمليات وأسعار الكشوفات ومن المفترض أن تكون شركات التأمين شركات رابحة بالضرورة إلا أن الشركة المتعاقدة مع نقابة المعلمين عملت بخسارة العام الماضي نتيجة تلك الارتفاعات حيث طلبت الشركة أن تكون قيمة تجديد بطاقة التأمين كحد أدنى ٤٢٥ ألف ليرة لمحاولة تغطية أسعار الأدوية والعمليات الجراحية وكشوفات الأطباء إلا أنه وبعد جهود كبيرة من التقاعدية وبالتواصل مع كل الجهات بالدولة ومنها رئاسة مجلس الوزراء تم تحديد قيمة تجديد بطاقة التأمين الصحي للمتقاعدين بمبلغ ٣٥٠ ألفاً

موضحاً أن العقد التأميني تبرمه مديرية التربية مع شركة التأمين ويتم حسبه بمعدل ٣ بالمئة من الراتب للمعلمين على رأس عملهم وهو لا يرتب عليهم مبالغ مالية كبيرة إلا أن الإشكالية في التأمين تتعلق بالمتقاعدين من المعلمين لأن عقود التأمين يتم إبرامها بين المكتب التنفيذي لتقابة المعلمين في دمشق وشركة التأمين ما يفرض بالضرورة قطع مبلغ التأمين سنوياً الأمر الذي

يرهق المعلمين المتقاعدين ويزيد من أعبائهم المالية.

أما ما يتعلق بعدم وجود أنواع كثيرة من الأدوية ضمن صيدلية التقاعدية فأشار أبو حسون أنه يعود إلى ارتفاع أسعارها من الشركات المنتجة والتي أنت إلى احتكاره وفقدانه من المستودعات خلال الأشهر الماضية رغم أن التقاعدية استجرت العام الماضي وخلال عشرة أشهر ما قيمته ٨٠ مليون ليرة من الأدوية.

وأكد أن وضع الدواء حالياً ضمن صيدلية التقاعدية ويتم استرجار الدواء الموجود ضمن المستودعات وتأمينه للمعلمين حسب الخوارج منه وخاصة أدوية الضغط والسكر، موضحاً أن فقدان الأدوية النوعية بعد تأمينها مباشرة من الصيدلية إنما يعود إلى توجه جميع المعلمين المتقاعدين لصيدلية التقاعدية بعد ارتفاع أسعارها الأخير حيث لا يمكن لصيدلية التقاعدية من تأمين الدواء النوعي لده ألف معلم على رأس عمله أو متقاعد دفعة واحدة مؤكداً سعي التقاعدية إلى رفع قيمة الوصفة التقاعدية من ١٢ ألفاً إلى ٣٠ ألفاً، إن أنها بقيت عاجزة عن تغطية تكلفة الدواء بعد الارتفاع الأخير على



شركة ملابس تنفذ ٣ بالمئة فقط من خطتها

عزوز: فساد في شراء الألبسة الجاهزة
من التجار وبيعها في صالات «وسيم»

يضاف إليها ٢٥٠٠ طن قطن تم شراؤها من القطاع الخاص.

وعن قيام شركة الجوارب بتصنيع إنتاجها لدى القطاع الخاص أوضح عزوز أن لدى الشركة خطوطاً مخزنته منذ فترة وغير قابلة للتصنيع على خطوط الشركة. قدم الاتفاق مع إحدى الشركات الخاصة لتصنيع بشاكير لدى الغير لمصلحة الشركة ويتم تسديد أجور التصنيع للشركة الخاصة إما باليرة السورية أو بجزء من الإنتاج.

وعن مشتريات شركة وسيم لكميات كبيرة من إنتاج القطاع الخاص من الألبسة الجاهزة لبيعها في صالات الشركة بين رئيس الاتحاد أن أكبر مشترياتنا في شركة وسيم هي مشتريات بغرض البيع. حيث يتم شراء الألبسة من التجار وبيعها في صالات الشركة، وهذا مخالف لهدف



وعن تفسيره لهذه الأرقام المتناقضة في إنتاج الشركات بين رئيس الاتحاد المهني لعمال الغزل والنسيج محمد عزوز أن المقصود بكمية القطن الواردة في التقرير ١٤٥٠٠ طن قطن محبوب التي قامت مؤسسة الأقطان بشرائها في الموسم الماضي، وهذه الكمية لم تصنع حتى الآن رغم أن موسم الشراء انتهى منذ فترة والأقطان يتم حلجها الآن، أما الأرقام التي وردت عن أعمال الشركات لعام ٢٠٢٢ فهي تمثل الأقطان المستلمة في الموسم الأسبق التي كانت ٦٧٢٩ طناً من القطن المحبوب

تم إنتاج ٥٧٠٠٩٨ قطعة لباس جاهز من خلال ورشات الشركة، في الوقت نفسه قامت الشركة بشراء ٩١٩٨٤٣ قطعة من التجار وبيعها في منافذها، وهذا مخالف لمهمة الشركة التي تعتبر شركة صناعية وليست تجارية.

شركة الجوارب أنتجت ٢٨ طن غزل ساتان واشتغلت للغير ه أطنان، أنتجت جوارب ٥٦٣١٩ ذبئية و ٧٧٠٠ ربطة شعر، لكن اللافت في التقرير أن هذه الشركة اشتملت لدى الغير ٤٤٠٠ ذبئية لم تكن واردة في الخطة.

الداخلية أنتجت ١٧٩١٦٥ ذبئية من مختلف أنواع الألبسة الداخلية، واستطاعت الاستفادة من العوادم بإنتاج ٥٧٨١٦ ذبئية التي اعتبرت واردات أخرى، إضافة إلى محارم سائبة تمت الاستفادة من إنتاجها في العوادم الموجودة، ويتم بيع كامل الإنتاج نظراً للمنافسة التي تمكنت الشركة من تحقيقها في الجودة والسعر، أما الشركة العربية للملابس الداخلية فقد حققت خطتها بنسبة ٣ بالمئة فقط وأنتجت ١٧٥٤ ذبئية من كل أنواع الألبسة الداخلية.

وفي شركة وسيم لصناعة الألبسة الجاهزة

| محمود الصالح

كشف تقرير المؤتمر السنوي للاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج عن تدن كبير في نسب تنفيذ الشركات العاملة في قطاع الغزل والنسيج نتيجة النقص الشديد في القطن والغزل وسوء المادة الأولية وتدني جودتها، وقدم الآلات ونقص القطع التبدلية، إضافة إلى نقص اليد العاملة الخبيرة في هذا المجال بسبب الاستنزاف المستمر وعدم تعويض الخبرات، ووجود تشابكات مالية بين المؤسسات العاملة في هذا القطاع.

وبين التقرير أن إنتاج الأقمشة في شركة الدبسي انخفض إلى ٣٥ بالمئة مما هو مخطط، أما نسج اللاذقية فلم تتجاوز ٥١ بالمئة والخماسية ٣٢ بالمئة وكلها في نوع الأقمشة الخامية. أما شركات الغزل فقد انخفضت كمية غزل اللاذقية إلى ١٢ بالمئة وهي تعادل ٩٦٠ طناً فقط وشركة الساحل في جبلة ٥ بالمئة في الغزول القطنية التي كانت ٥٣٠ طناً من أصل ١١٦٩٥ طناً، في وقت كانت العوادم القطنية ٥٥٢ طناً، وفي شركة الوليد كانت الغزول القطنية المنتجة ٩ بالمئة فقط وكميتها ٢٧٤ طناً، وخبوط حمات ٤ بالمئة، واللافت فيها أن كمية الخطوط القطنية ١٥١ طناً أما كمية العوادم القطنية وكانت ١٦٥ طناً.

وجاء في التقرير أن شركة الشرق للألبسة

٨٨٠ مليون ليرة الوفر المحقق من صيانة
مطاحن حبوب اللاذقية بخبرات وطنية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير فرع المؤسسة العامة للحبوب في اللاذقية ربيع مروة لـ«الوطن»، عن تحقيق زيادة في أرباح المؤسسة من خطة العام الماضي بنسبة تتجاوز ١١٨ بالمئة، مشيراً إلى تحقيق وفر في أجور الطحن بما يزيد على ٨٨٠ مليون ليرة سورية خلال الربع الأول من العام الحالي.

وقال مروة: إن عمال المؤسسة السورية للحبوب في اللاذقية قاموا بتنفيذ عمليات صيانة للمطاحن والصوامع ما أدى لتحسين الآلات والمكينات المستخدمة في عمليات الطحن والإنتاج، مبيناً أنه نتيجة هذه الصيانة والتحسينات زادت الطاقة الطحنية اليومية وتم توفير مبلغ يتجاوز ٣٠٠ مليون ليرة سورية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، ووصلت نسبة التنفيذ الفعلية إلى أكثر من ١٥٠ بالمئة من الخطة النظرية المقررة خلال شهر شباط.

وذكر أن الطاقة الإنتاجية الطحنية اليومية لمحطة جبلة كانت ٤٠٠ طن، وأصبحت حالياً ٤٥٠ طناً في اليوم الواحد، في حين كانت طاقة محطة الساحل ٢٠٠ طن وصارت ٢١٥ طناً باليوم الواحد، مضيفاً إن رفع الطاقة الطحنية وتوفير أجور الطحن لحوالي ١١ ألف طن يعني زيادة الطاقة اليومية والتي كان من المفترض أن تستاجر مطاحن خاصة لتغطيتها، ليصبح لدينا وفر بمبلغ ٣٠٠ مليون ليرة سورية بفضل



مواعيدها ويتم تأمين كل احتياجات المخازن بالكميات اللازمة يومياً.

وبين مروة أنه تم تحقيق ربح في إنتاجية السيارات الشاحنة الناقلة للطحن والدقيق ضمن المحافظة، بعد خصم كافة التكاليف بمبلغ نحو ٣٠٠ مليون ليرة سورية خلال الربع الأول من العام الحالي، علماً أن الفرع حقق خلال العام الماضي ربحاً من إنتاجية السيارات أكثر من ٧٠٠ مليون ليرة سورية.

وأشار مدير فرع مؤسسة الحبوب إلى انطلاق عمليات التحضير للموسم المقبل من مادة القمح، مبيناً أنه تم البدء بتجهيز الأكياس وتوزيعها على الفروع ومراكز الاستلام وتحديد ودراسة المواقع وتعقيم الصوامع وتجهيزها لتكون جميع الأسور جاهزة لاستقبال الموسم المقبل من دون معوقات.

الخبرات الوطنية لعمالنا ومهندسينا الذين عملوا على صيانة المطاحن بجهود مكثفة لإعادتها للعمل بالسرعة القصوى من دون حدوث أي تأخير يذكر.

ونوه مروة بأن محطة اللاذقية قيد التحديث والتطوير لتعود إلى العمل والإنتاج خلال فترة قريبة، مؤكداً أن جميع الأمور مستقرة وعمل المطاحن مستمر ولا نقص بمادة الطحن وعمليات توريد الدقيق للمخازن تتم في